Journal of Alasmarya University
Volume 25, December 2015

مجلة الجامعة الأسمرية
المجلد الخامس والعشرون، ديسمبر 2015

الوصية المزعومة وموقف علي من بيعة أبي بكر

د. مفتاح يونس الرباصي*

مقدمة

لقد مثّل النظام السياسي في الإسلام موضوع جدل، تجاوز الخلاف فيه المقارعة بالحجة والدليل إلى التقاتل في الميدان، وسالت بسبب هذا الخلاف دماء كثيرة، كما انقسم المسلمون إلى فرق متناحرة، تدّعي كل فرقة منها أنها تمثل الإسلام الصحيح، وترفض قبول الآخر مع خضوع الجميع لدين سماوي واحد، يدعو إلى الوحدة وينبذ الخلاف.

إن هذا الصراع في جوهره لا يعدو أن يكون صراع مفاهيم، تطور إلى اختلاف فكري ناتج عن تباين تفسيرات هذه المفاهيم، ولعل من أبرز المفاهيم التي كان لها دور في تأجيج الصراع علاقة الإسلام بالسياسة، أو بمعنى آخر جدلية العلاقة بين الجماعة والحاكم، ويبدو أن التاريخ السياسي للدولة الإسلامية قد لعب دوراً واضحاً في تشكيل العقل المسلم، فكثير من المسلمين لم يفرق بين إسلام النص الثابت من القرآن والسنّة، وإسلام الواقع التاريخي المتمثل في أنظمة متعاقبة تباينت أساليب وصولها إلى الحكم، بمعنى أن كثيراً من المسلمين قد اختلط في أذهانهم الثابت بالمتغير، ولم يعوا الفرق بين الوسيلة والغاية.

إن من أبرز مظاهر الخلل في تعاملنا مع التاريخ الإسلامي -فيما أرى- هو

* كلية الآداب، جامعة الزيتونة.

تركيز بعض الناس على الأحداث التاريخية والاحتكام إلى تفاصيلها وأشخاصها، بهدف تقييم هذه الاحداث دون الرجوع إلى الأفكار التي شكلت الإطار النظري الذي تحركت خلاله هذه الاحداث، ولعل أبرز الامثلة على هذه الوضعية تركيز بعضهم على أحداث الصراع بين الشيعة والأنظمة الحاكمة، وإغفال الأساس النظري الذي شكّل مع الوقت الدافع الرئيسي لثورات الشيعة، وهذا الأساس النظري هو الوصية، ونعني بها وصية النبي ﷺ باستخلاف علي ﷺ من بعده، وبناء على قناعة الشيعة الراسخة بهذه الوصية فهم يعدون استخلاف أبي بكر وعمر وعثمان ﷺ اغتصاباً لحق علي ﷺ في الخلافة، ومن تم يرفضون الروايات التي تؤكد مبايعة علي لأبي بكر، لأن قبولهم بهذه الروايات يعني نقض الأساس النظري الذي دفع الشيعة إلى معارضة تلك الأنظمة.

ليس من فكرة هذا البحث التعرض لتاريخ الصراع الذي وقع بين المسلمين عن الحكم، ولا مناقشة الفرق الإسلامية التي حاول كل منها تفسير النص الديني بما يواقف توجهاتها، فالمجال لا يتسع للتطرق إلى هذه المواضيع الواسعة المتشعبة، ولكن فكرة البحث تبحث في حول موضوع الوصية، وكذلك مناقشة موضوع موقف علي من خلافة أبي بكر ﷺ، والحقيقة أن العلاقة وطيدة بين موضوع الوصية، وموقف علي من استخلاف أبي بكر لأن إثبات مبايعة علي لأبي بكر يمثل نفياً قاطعاً لوجود الوصية إذ لا يعقل أن صاحب الوصية يكون أول من يخالفها، ولا يمكن أن يكون القائلون بالوصية أحرص على تنفيذها من صاحبها الذي ارتبطت به.

فضائل علي

ليس القصد من هذا الموضوع سرد سيرة علي بن أبي طالب ﷺ، فهذه السيرة قد عرف صاحبها بمواقفه الكثيرة في خدمة الإسلام، وليس القصد أيضاً تزكية علي، فقد زكّاه الله تعالى في القرآن الكريم بكونه أحد الصحابة، كما زكاه النبي ﷺ في عدة أحاديث صحيحة، سنتطرق لبعضها، ولكن القصد من ذكر بعض فضائل علي يمكن تلخيصه في نقطتين:

أ. أن ما ذكره بعض الشيعة من تقديس لمكانة علي، وتفضيله عن بقية الصحابة

واختراع أقوال وأفعال لم تثبت عنه لا ينبغي أن يدعونا لمناكفة هؤلاء المتشيعين والغض من مكانة علي بصفته صحابياً لعب دوراً كبيراً في نصرة الإسلام والدفاع عن النبي ﷺ، فنحن أولى بعلي ممن يدّعي حبه، ولا ينبغي أن نحسب آل البيت على أطراف ذات أهداف مشبوهة تعمل على تفريق المسلمين، من خلال ادعائها حب آل البيت والدفاع عنهم.

ب. أن فكرة هذا البحث تبحثُ حول أحد مواقف علي ﷺ فلا بد أن نطّلع بإيجاز على فضائل هذا الرجل، لإثبات أن هذا الموقف لم يكن موقفاً عفوياً أو عملاً منفرداً، بل كان موقفاً ينسجم مع شخصية علي وإيمانه وقناعاته، بمعنى أن ذلك الموقف لم يكن غريباً من رجل تربّى في مدرسة محمد ﷺ منذ طفولته، وسمع القرآن غضاً طرياً، وهو ينزل على النبي ﷺ، وأصبحت مواقفه بعد إسلامه تطبيقاً عملياً لخضوعه لذلك المنهج الإلهي.

لهذين السببين رأيتُ أن أبدا هذا البحث بعرض سريع لأبرز مراحل سيرة علي، وما يهمنا من هذا الغرض أن نتعرف على بعض ملامح هذه الشخصية التي تباينت حولها الآراء بين محبّ مفرط ومبغض حاقد، فمن علي ابن أبي طالب؟ وما أبرز ملامح شخصيته؟

هو علي بن أبي طالب بن هاشم بن عبد مناف، يلتقي نسبه مع النبي ﷺ في عبدالمطلب فهو ابن عمه، وكان من حسن حظ علي أنه تربى في بيت النبي ﷺ، عندما ضمه إلى بيته، مساعدةً لعمه أبي طالب الذي كان كثير العيال، وكان من الطبعي -وفق هذه الوضعية- أن يكون علي أول من أسلم من الصبيان[1]، حيث نشأ نشأة إسلامية ظهر أثرها في مواقفه الكثيرة طيلة حياة النبي ﷺ وبعد وفاته، ولعل من أولى المواقف التي أثبتت شجاعة علي حين نام في فراش النبي ﷺ ليلة تربص به رجال من قريش، بهدف قتله[2]، فقد تحدى علي سيوف قريش المستعدة للانقضاض على النبي ﷺ في أي لحظة.

1- المرجح أنه أسلم وعمره عشر سنين، انظر: محمد بن أحمد الذهبي، سير أعلام النبلاء، بيروت، بيت الأفكار الدولية، 2004م، ج1، ص37.

2- محمد سعيد البوطي، فقه السيرة النبوية، القاهرة، دار السلام، 2006م، ص133.

استمرت مواقف علي النضالية لحماية الإسلام بعد الهجرة، ففي غزوة بدر 2هـ تصدى علي لمبارزة الوليد بن عتبة بن ربيعة، وتمكن من قتله[3]، كما كان في غزوة أُحد 3هـ من القلائل الذين صمدوا حول النبي ﷺ في أحرج أوقات المعركة، وفي غزوة الخندق 5هـ تصدى علي لمبارزة أشهر فرسان قريش (عمرو بن ود) ونجح في قتله[4] وقد أسهم هذا في رفع الروح المعنوية للمسلمين وهم يواجهون تحالفاً قبلياً بلغ عدده عشرة الاف.

لقد كان لعلي مكانة مميزه في نفس النبي ﷺ ليس لقرابته أو مصاهرته فحسب، بل لالتزامه بالمنهج الإلهي وورعه وعلمه، حيث شهد له النبي ﷺ بأنه يحب الله ورسوله، ويحبه الله ورسوله كما في الحديث الصحيح الذي ورد عن النبي ﷺ في غزوة خيبر، حين قال: «لأعطين الراية غداً رجلاً يفتح الله على يديه، يحب الله ورسوله، ويحبه الله ورسوله»[5] كما قال له في غزوة تبوك «ألا ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى، غير أنه لا نبي بعدي»[6]، وفي (غدير خم) أثناء عودة النبي ﷺ من حجة الوداع خطب في المسلمين مبيناً فضل علي فقال: «من كنت مولاه فعلي مولاه»[7].

لقد اشتهر علي بالإضافة إلى شجاعته وفروسيته بعلمه وحكمته، حتى إنه أصبح مرجعاً لا يمكن الاستغناء عن علمه وفتاويه في القضايا المختلفة في عهد أبي بكر وعمر وعثمان، فقد كان «معيناً لا ينضب من المعارف والعلوم، جمع بين الفقه والسنّة، وبين اللغة والأدب، وبين الحكمة والقضاء»[8]، ففي عهد الخليفة

3- علي بن محمد بن الأثير، الكامل في التاريخ، تحقيق: عبدالله القاضي، بيروت دار الكتب العلمية، 1987م، ج2، ص22.

4- البوطي، المرجع السابق، ص216.

5- مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، تحقيق: محمد عبدالباقي، بيروت، دار أحياء التراث العربي، (د. ت)، باب فضائل الصحابة، حديث رقم: 2466، ج4، ص2406.

6- المصدر نفسه، باب فضائل الصحابة، حديث رقم 2404، ج4، ص1870.

7- أبو عيسى محمد الترمذي، بيروت، دار الكتب العلمية، 1997م، كتاب المناقب حديث رقم: 3713، ص1416.

8- حلمي عبدالمنعم صابر، نظرات في تاريخ الخفاء الراشدين، القاهرة، الجامعة الأمريكية =

أبي بكر كان علي ممن يعتمد عليه أبو بكر في الشورى[9]، كما كان عمر بن الخطاب خلال حقبة خلافته يتعود من معضلة ليس لها أبو حسن[10].

نحن إذاً أمام شخصية جمعت من الصفات ما يؤهلها للعب دور سياسي مميز في تلك المرحلة المبكرة التي احتاج فيها المسلمون لمثل هذه الشخصيات، إلا أن علياً مع تمتعه بهذه الصفات لم يفكر في فرض نفسه على المسلمين، وأثبت أنه يملك أيماناً راسخاً يتجاوز المطامع الدنيوية، ويملك صدقاً وتفانياً وتفضيلاً لمصلحة الأمة على رغباته الشخصية، فصبر على عدم ترشحه لمنصب الخلافة 24 سنة، عمل فيها مستشاراً مؤتمناً مع ثلاثة من الخلفاء، ثم ابتلاه الله بالخلافة في ظروف صعبة، فقبل هذا الابتلاء بشجاعة نادرة، وفضل للمرة الرابعة مصلحة الأمة على مصلحته الشخصية.

حقيقة الوصية

لقد عرف التاريخ الإسلامي كثيراً من القضايا الفكرية التي أسهمت في تحريك الأحداث السياسية، وألقت بظلالها على الاتجاهات السياسية، خاصة في مرحلة تشكّل المفاهيم السياسية بعد وفاة النبي ﷺ، ولعل ما جعل لهذه القضايا تأثيراً واضحاً على مسار الأحداث وتباين الآراء أن القرآن الكريم لم يتضمن نظاماً تفصيلياً للحكم يحدد شكل الحاكم ودور المسلمين في اختيار من يقود مسيرتهم السياسية، لذلك ظهرت مجموعة من الرُّؤى السياسية التي حاولت وضع تصور لنظام الحكم، ومن بين هذه الرؤى نظرية الوصية التي تعني باختصار: أن النبي ﷺ قد أوصى في عدة مناسبات بالخلافة لعلي بن أبي طالب ومن ثم فهي حق لعلي وآل بيته، لا يجب أن ينازعهم فيها منازع.

=

المفتوحة، 2001م، ص305.

9- لقد كان علي من ضمن الصحابة الذين استشارهم أبو بكر في فتح بلاد الشام، انظر: أمجد ربيع أبو العلا، النظرية المتكاملة في الشورى، المنصورة، دار الكلمة، 2012م، ص59.

10- ابن حجر العسقلاني، الإصابة في تمييز الصحابة، بيروت، دار الجيل، 1992م، ج4، ص568.

قبل أن نناقش موضوع الوصية لابد أن نشير إلى نقطة مهمة، وهي أنه يجب أن نفرق بين موقف بعض الصحابة الذين يرون أن علياً هو أولى الموجودين بالخلافة لسابقته في الإسلام وعلمه وزهده وشجاعته من جهة، وموقف الشيعة الذين يربطون أحقية علي بالخلافة بالنص القرآني ووصية النبي ﷺ من جهة أخرى، بمعنى: أن الموقف العفوي لبعض الصحابة في تأييد خلافة علي يعبر عن وجهة نظر سياسية، لا يطعن صاحبها في أحد من الصحابة، وهذا الموقف يجب ألاّ أن ندخله ضمن الشيعة الذين «اعتقدوا بإمامة علي وذريته بعد الرسول محمد ﷺ»[11]، فهذا التعريف يمكن أن ينطبق على مرحلة متقدمة من تاريخ الشيعة، عندما ارتبطت ببعض مبادئ ابن سبأ[12]، وطعنت في أحقية الخلفاء الذين سبقوا علياً.

ليس من مهمة هذا البحث التطرق بشكل موسع للأدلة التي اعتمد عليها القائلون بالوصية، بحكم أن فكرة البحث الرئيسة تهتم ببيان حول موقف علي من مبايعة أبي بكر، وحيث إن هذا الموقف يرتبط بمسألة الوصية؛ فسنناقش نماذج من الأدلة التي اعتمد عليها القائلون بالوصية قبل أن ننتقل إلى الحديث عن موقف علي من بيعة أبي بكر.

لقد حاول القائلون بالوصية الاعتماد على تأويل بعض الآيات والأحاديث، لأثبات وجود الوصية، وهو موقف متوقع؛ لكونه ينسجم مع رؤيتهم للوصية على أساس أنها أمر إلهي، وركن مهم من الدين، لا يمكن أن يترك للبشر، وسنذكر فيما يلي أنموذجاً من الآيات وأنموذجاً من الأحاديث التي استند إليها القائلون بالوصية، حيث اعتمدوا على قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُمْ رَٰكِعُونَ﴾ [المائدة: 55]، ويربطون تفسير هذه الآية بحادثة،

11- فاروق عمر فوزي، نشأة الحركات الدينية السياسية في الإسلام، عمان، الأهلية للنشر والتوزيع، 1999م، ص24.

12- كان من ضمن المبادئ التي اعتمد عليها ابن سبأ في توسعة الخلاف بين المسلمين إثبات الوصية لعلي، حيث كان يقول: «إنه كان لكل نبي وصي، وعلي وصي محمد، فمن أظلم ممن لم يجز وصية رسول ﷺ، ووثب على وصي»، انظر: ابن الأثير، المصدر السابق، ج3، ص46.

وهي أن علياً كان يصلي في بيته فجاءه سائل يطلب الزكاة، ووجده في هيئة الركوع، فخلع علي خاتمه ومنحه للسائل وهو راكع، ويعني هذا أن من يجب أن يتولى أمركم بعد الله ورسوله من قام بهذا العمل، وهو المقصود من قوله تعالى: ﴿وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُمْ رَٰكِعُونَ﴾ وهو علي بن أبي طالب ﷺ.

أما الأحاديث النبوية التي استند إليها القائلون بالوصية فهي كثيرة، بعضها أحاديث ضعيفة، وبعضها أحاديث صحيحة تم تأويلها بما يثبت وجود الوصية، ومن أبرز الأحاديث التي اعتمده عليها القائلون بالوصية قول النبي ﷺ لعلي في غزوة تبوك 9 هـ «ألا ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى، غير أنه لا نبي بعدي»[13].

بالنظر إلى هذين النصين وغيرهما، مما تم تطويعه بما يتمشى ورؤية هؤلاء نستطيع القول أنه بالنسبة للآية الكريمة التي تم الاستناد عليها لإثبات أحقية علي في الخلافة قد تم تأويلها بشكل تعسفي، يبتعد عن تفسيرها المنطقي، وقد استندنا في هذا الرأي إلى المعطيات الآتية:

1. أن لفظ (ولي) له عدة معان لغوية منها (المحب والنصير والمعين)، ولا نعتقد أن وجود هذه الكلمة هنا له علاقة بالولاية السياسية، بدليل وجود اسم الجلالة (الله)، ولا يمكن إنزال الله جل وعلا بمنزلة الحاكم السياسي، وهذا يؤكد أن المقصود من الولاية في هذه الآية هي المحبة والمناصرة.
2. لو افترضنا صحة القصة التي يعدونها سبب نزول الآية، وافترضنا كذلك أن الولاية مقصود بها المعنى السياسي فإن وجود (إنما) في بداية الآية تفيد حصر الولاية في علي بن أبي طالب، ومن ثم تلغي أحقية أبنائه وأحفاده وذرياتهم، وهذا يناقض ادّعاء الشيعة بحق آل البيت من أبناء علي وأحفاده في الخلافة.
3. يبدو الاختلاق واضحاً في قصة السائل الذي طلب من علي الزكاة أثناء الصلاة

13- مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، المصدر السابق، فضائل الصحابة، حديث رقم 2404، ج4، ص1870.

وأدلة هذا الاختلاق كثيرة منها:

أ. أن علياً كان من المفترض أن يصلي في المسجد، وليس في البيت.

ب. لو افترضنا أن علياً اضطر للصلاة في البيت لعذر فكيف يقتحم هذا السائل حرمة البيت، حتى يصل إلى المكان الذي يصلي فيه علي؟

ج. أن الحركة الكثيرة أثناء الصلاة تبطلها، لانتفاء الخشوع، ولا شك أن علياً بصفته صحابياً بارزاً وفقيها يدرك أحكام الصلاة لن يسمح لأي أمر مهما كان أن يشغله أثناء الصلاة، وبخاصة إن هذا الأمر يمكن تأجيله إلى بعد الانتهاء من الصلاة.

د. مادام الأمر مرتبطاً بالزكاة فهذا يعني أن السائل مسلم، فكيف يسمح هذا السائل لنفسه أن يمد يده إلى رجل يصلي، وهو يعلم أن بإمكانه الانتظار حتى نهاية الصلاة.

ه. من المعروف أن علياً عاش حياة زاهدة أقرب للفقر، فلا تجب عليه الزكاة، ولو افترضنا أنها تجب عليه فمن المعروف أن الزكاة لها شروط ترتبط بوقت أدائها وبقيمتها، ومن جهة أخرى كان لزاماً على علي أن يبادر بإخراج الزكاة ولا ينتظر حتى يأتيه السائل إلي بيته ويطلبها منه.

و. ليس المقصود من قوله تعالى: ﴿وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُمْ رَٰكِعُونَ﴾ أداء الزكاة في حالة الركوع، فهو خلط واضح بين ركنين من أركان الإسلام، لكل منهما وقته، وكيفية أدائه، لكن المقصود من الركوع هنا هو الخضوع لله في جميع الأحوال.

هذا فيما يتعلق بتأويلهم التعسفي وغير العقلي للآية السابقة، أما بالنسبة للحديث الذي خاطب فيه النبي ﷺ علياً بقوله: «ألا ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى، غير أنه لا نبي بعدي» فهذا الحديث صحيح، ولكن تم تأويله بما يوافق هوى القائلين بمبدأ الوصية، الذين يرون أن تشبيه علي بهارون يعني إشارة واضحة لاستخلافه، ولكن هذا الرأي يعوزه الدليل المقنع وتنقصه مجموعة من المعطيات، يمكن تلخيصها فيما يلي:

أ. أن هذا الحديث مرتبط بحادثة معينة، هي أن النبي ﷺ عندما خرج لغزوة تبوك (9هـ) ترك علياً ليتولى أمر المدينة في غيابه، فبدأت أقاويل المنافقين تدعي أن النبي ﷺ ما ترك علياً إلا لأنه كره صحبته[14]، فتأثر علي من هذه الأقاويل، ولحق بالنبي ﷺ قبل أن يغادر المدينة طالباً منه أن يسمح له بمرافقته إلى تبوك، فأراد النبي ﷺ أن يبين فضل علي ومكانته عنده بأن شبّه مكانته في نفسه بمكانة هارون من موسى، فالحديث كما ذكرنا مرتبط بحادثة معينة ولا توجد فيه إشارة إلى استخلاف علي بعد النبي ﷺ.

ب. أن تشبيه علي بهارون له مغزى آخر هو أن موسى عندما استخلف هارون في بني إسرائيل، وذهب لميقات ربه لم يستخلفه استخفافاً به أو إنقاصاً من قدره، وكذلك النبي ﷺ أراد أن يُشعر علياً بأنه تركه على المدينة لسبب نفسه الذي استخلاف موسى لهارون له، وذلك من باب الثقة في قدرته على تحمل المسؤولية.

ج. أشار ابن حزم إلى نقطة مهمة تتعلق بهذا الموضوع، وهو أن هارون لم يَلِ بني إسرائيل بعد موسى، وإنما تولى الأمر بعد موسى يوشع بن نون[15]، وذلك لسبب يسير هو أن هارون مات قبل موسى، وهذا وحده يكفي لنفي تشبيه على بهارون إشارةً إلى استخلاف علي بعد النبي ﷺ.

د. أن النبي ﷺ لم يكن مضطراً للتلميح في أمر مهم مثل هذا الأمر، إذ لا يوجد سبب مقنع يمنع النبي ﷺ من الإفصاح عن رغبته في استخلاف علي بشكل صريح، بمعنى أنه لم يكن هناك مانع يمنع النبي ﷺ أن يبين للناس أن الخليفة بعده علي بن أبي طالب[16].

مما سبق نخلص إلى أن الشيعة اعتمدوا على تأويل كلام النبي ﷺ بما يوافق

14- محمد بن سعد، الطبقات الكبرى، ليدن، مطبعة بريل 1331هـ، ج1، ص9.

15- علي بن أحمد بن حزم، الفصل في الملل والأهواء والنحل، القاهرة، المكتبة الادبية، 1317هـ، ج4، ص94.

16- عائض القرني، محمد الهاشمي، مودة أهل البيت عند أهل السنّة، دمشق، مركز الراية، 2007م، ص332.

فكرهم وهواهم فهم يعتمدون على نصوص « ينقلونها ويؤولونها على مقتضى مذهبهم »[17].

الأدلة على أن النبي ﷺ لم يستخلف أحداً

قبل أن نذكر الأدلة التي تؤكد أن النبي ﷺ لم يستخلف أحداً، بل ترك الأمر للمسلمين، نحب أن نشير إلى نقطة هي أننا في مناقشتنا لمثل هذه الموضوعات لا نقصد الانتقاص من آل البيت، فكل مسلم يحب آل البيت، ويعترف بحقوقهم التي من بينها حق الموالاة والمحبة، وحق الدفاع عنهم وتبرئة ساحتهم، والاعتقاد الجازم أن نسب النبي ﷺ من أشرف أنساب العرب، لقوله: « اصطفى الله كنانة من ولد إسماعيل، واصطفى قريشاً من كنانة، واصطفى هاشماً من قريش، واصطفاني من بني هاشم »[18]، ويكفي لبيان فضل آل البيت قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذۡهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجۡسَ أَهۡلَ ٱلۡبَيۡتِ وَيُطَهِّرَكُمۡ تَطۡهِيرًا﴾ [الأحزاب: 33]، من جهة أخرى فإن كل مسلم يجب أن يعرف حق علي بن أبي طالب، ويقدّر مكانته، ومواقفه العديدة في خدمة الإسلام، وما نريد الوصول إليه أن علياً بتقواه وصدقه وعلمه أهلٌ لتولي الخلافة، فاعتراضنا ليس على أهلية علي لتولي الخلافة، وإنما على أن هذه الأهلية جاءت بسبب قرابته من النبي ﷺ بصفتهِ ابن عمه وصهره، بمعنى أن أهلية علي للخلافة جاءت بعمله وليس بنسبه.

لقد تضافرت عدة أدلة على إثبات أن النبي ﷺ لم يوص بالخلافة لأحد، بل ترك الأمر للمسلمين، ومن أبرز هذه الأدلة:

أ. من المعروف أن نظام الحكم في الإسلام يستمد شرعيته من الشورى، إذ يمكن القول: « إن الشورى هي أحد السمات الإسلامية الأساسية التي تميز المجتمع المسلم من غيره »[19]، وقد ضرب النبي ﷺ خلال مراحل دعوته المثل الأعلى في الالتزام بمبدأ الشورى، حيث كان يستشير أصحابه، بل

17- عبدالرحمن بن خلدون، المقدمة، بيروت، مؤسسة الأعلمي، (د. ت)، ص197.
18- محمد بن أحمد الذهبي، تاريخ الإسلام، بيروت، دار الكتاب العربي، 1987م، ج1، ص22.
19- أمجد ربيع أبو العلا، المرجع السابق، ص26.

ويتراجع عن رأيه إذا تبين له صواب رأي آخر، والأمثلة على هذا كثيرة[20]؛ لذلك لا نتصور أمام هذا الواقع العملي أن يخالف النبي ﷺ مبدأ الشورى، ويفرض على المسلمين من يتولى الحكم من بعده، وبخاصة إذا عرفنا أن أفعال النبي ﷺ سنن تفرض على المسلمين الاقتداء بها وهو يجعل اختيار الحاكم ليس حقاً للمسلمين، بل حق للحاكم السابق، وفي هذا الأمر تهميش خطير لرأي الأمة التي علمها النبي ﷺ نظرياً وعملياً أهمية مبدأ الشورى.

ب. لو سلمنا أن النبي ﷺ قد أوصى بالخلافة لعلي فمن البدهي أن هذه الوصية موجهة للمسلمين لكون هذا الأمر يخصهم، وليست موجهة إلى علي وحده، وهذا يعني أن عدداً كبيراً من الصحابة على علم بهذه الوصية، ولكن الأحداث السياسية التي وقعت بعد وفاة النبي ﷺ لا تدل على ما ذكرنا، فالأنصار قد أسرعوا للاجتماع في سقيفة بني ساعدة منطلقين من قناعتهم بأحقية أن يكون الخليفة منهم، فلو كان الأمر محسوماً بوصية النبي ﷺ فهل يعقل أن يتناسى الأنصار هذه الوصية؟ «وما الذي حملهم كلهم، أولهم عن آخرهم على أن يتفقوا على جحد نص النبي ﷺ على إمامة علي»[21].

ج. ينطبق ما ذكرنا على المهاجرين الذين حضروا الاجتماع، وهم أبو بكر وعمر وأبو عبيدة فلو كانت الوصية موجودة فإن هؤلاء الثلاثة ما كانوا ليدخلوا في نقاش مع الأنصار حول تعيين الخليفة، وما كان عمر ليبايع أبا بكر بالخلافة، ولا يعقل أن يقبل أبو بكر بتولي مهام هذا المنصب، وهو يعلم أن النبي ﷺ قد أوصى به لعلي، «ولو كان النبي ﷺ قد أوصى بها لعلي لكان أبو بكر أسرع الناس إلى بيعته»[22]، ومن جهة أخرى نلحظ أن الحوار الذي دار في سقيفة بني ساعدة حول أحقية الأنصار أو المهاجرين بالخلافة لم يرد فيه أي

20- لقد كان شعار النبي ﷺ هو: «أشيروا علي أيها الناس»، حيث استشار أصحابه في مواطن كثيرة، منها غزوة بدر وغزوة أحد، وغزوة الخندق، وغيرها من المواطن. لمزيد من التفاصيل انظر: صفي الرحمن المباركفوري، الرحيق المختوم، مكة، مكتبة الدعوة، 1976م.

21- ابن حزم، المصدر السابق، ج4، ص98.

22- حلمي عبدالمنعم صابر، المرجع السابق، ص41.

اشارة لوجود وصية نبوية حول الخلافة، وليس من المعقول أن يتجاهل المجتمعون في السقيفة هذه الوصية، ويتواطئون على اغتصاب حق علي بالخلافة، فهذه التهمة موجهة لذلك الجيل الذي درس في مدرسة النبي ﷺ ومصدر خطورة هذا الاتهام في كونه يستهدف ضرب صورة القدوة في نفوسنا، ومن ثم إعطاء المبرر لما نسب للمسلمين من انحرافات وصراعات حول السلطة.

د. لو قيمّنا موقف علي (وهو صاحب الوصية) لوجدنا أن أقواله وأفعاله لا تدل على وجود هذه الوصية، ومن هذه المواقف أن العباس طلب من علي أن يسأل النبي ﷺ وهو في مرض الموت عن مسألة الخلافة فيمن تكون بعده، فرد عليه علي قائلاً: «لئن سألناها رسول الله ﷺ فمنعناها لا يعطيناها الناس أبداً، والله لا أسألها رسول الله ﷺ»[23]، فلو كانت الوصية موجودة لعلم بها العباس، ولما كان مضطراً لمعرفة رأي النبي ﷺ في من يستخلفه، من جهة أخرى لم تذكر أي رواية تفيد باعتراض علي على خلافة من تولى قبله، بل أثبتت الوقائع التاريخية أن علياً فضّل مصلحة الأمة على مصلحته الشخصية، وتعاون مع هؤلاء الخلفاء، ولو كان علي يعتقد أنه أحق بالخلافة لأصرّ على مطلبه، « ولم يبايع أحداً، وما قبل بعد ذلك بيعة عمر وعثمان، وما شارك الخلفاء الثلاثة في الرأي والقيادة»[24]، كذلك مما يؤكد عدم وجود الوصية أن علياً عندما أراد الصحابة مبايعته بالخلافة بعد استشهاد عثمان امتنع، وقال لهم: «لا تفعلوا فإني أكون وزيراً خيراً من أكون أميراً»، وفي رواية أخرى «لا حاجة لي في أمركم، أنا معكم فيمن اخترتم، فقد رضيت به»[25]، فلو وجدت الوصية فإن علياً هنا يرفض الوصية وليس الخلافة، ومن العجيب هنا أن القائلين بالوصية يجعلون أنفسهم أحرص على تطبيقها من صاحبها.

23- علي محمد بن الأثير، المصدر السابق، ج2، ص185.

24- نجيب بن خيرة، التاريخ الإسلامي، الجزائر، شركة دار الهدى، 2002م، ص57.

25- محمد بن جرير الطبري، تاريخ الأمم والملوك، تحقيق: علي مهنا، بيروت، مؤسسة الأعلمي، 1998م، ج4، ص152.

بالإضافة إلى هذه المواقف فهناك أقوال لعلي بن أبي طالب تتضمن رفضاً صريحاً لمسألة الوصية، منها: أن علياً عندما تحرك إلى العراق بعد خروج الزبير وطلحة وعائشة سئل عن سبب خروجه، فقال: «وما عهد إليّ رسول الله ﷺ في شيء، ولكن رأي رأيته»[26]، كما نفى علي وجود الوصية بشكل صريح بعد أن طُعِن على يد عبدالرحمن بن ملجم، وقد سأله أصحابه أن يوصي فقال: «ما أوصى رسول الله ﷺ فأوصي»[27].

هذه مجمل المعطيات التي تثبت أن النبي ﷺ لم يوص بالخلافة لأحد، وترك الأمر شورى بين المسلمين، وسنتناول في المبحث الآتي موقف علي من استخلاف أبي بكر لتأكيد عدم وجود الوصية.

موقف علي من استخلاف أبي بكر

لا شك أن لهذا الموضوع صلة وثيقة بالموضوع السابق عن الوصية على بالنظر إلى أن موقف علي من خلافة أبي بكر هو موقف عملي، يترجم قناعات علي بالوصية، بمعنى أنه إذا أثبتنا مبايعة علي لأبي بكر، فإن هذا التصرف يعني غياب الوصية، فعلي وهو صاحب الوصية لن يكون أول من يخالفها، ومن الطبعي أن تتعدد الروايات المتعلقة بهذا الموضوع وسنذكر نماذج من هذه الآراء ثم نقوم بمناقشتها على ضوء الواقع التاريخي.

لقد ذكرت بعض الروايات أن علياً لم يبايع أبا بكر في البداية، بل بايعه بعد وفاة زوجته فاطمة، أي بعد ستة أشهر من بداية خلافة أبي بكر[28]، على حين يعد بعضهم الآخر أن علياً هو الإمام، وأن بيعة أبي بكر وعمر كانت خطأ[29]، وقد سارت بعض المراجع الحديثة في الاتجاه نفسه حيث ذكر بعضهم أن المشهور هو

26- عبد الله بن أحمد بن حنبل، السنّة، تحقيق: محمد السعيد زغلول، بيروت، دار الكتب العلمية، 1985م، ص216.

27- المصدر نفسه، ص216.

28- محمد بن أحمد الذهبي، المصدر السابق، ج1، ص316.

29- الحسن بن موسى النوبختي، فرق الشيعة، استانبول، مطبعة الدولة، 1931م، ص44.

تأخر علي مدةً من الزمن عن بيعة أبي بكر، احتجاجاً لأنه كان يرى نفسه أحق الناس بخلافة النبي ﷺ[30]، بالمقابل هناك روايات أخرى تؤكد أن عليا بايع أبا بكر منذ بداية خلافته، من ذلك ما ذكره ابن الأثير من أن علياً لما سمع ببيعة أبي بكر «خرج في قميص ما عليه إزار ولا رداء حتى يبايعه، ثم استدعى إزاره وردائه فتجلله»[31]، كما يؤكد الذهبي أن مبايعة علي كانت في أول يوم في المسجد[32].

إن إلقاء نظرة على هذه النصوص المتعارضة لا يملك الباحث أمامها إلا الاحتكام إلى الواقع التاريخي للوصول إلى حقيقة موقف علي من استخلاف أبي بكر، وكذلك إلى بعض الأقوال الصادرة من علي عن هذا الموضوع، فمن ناحية الوقائع التاريخية هناك بعض الأحداث التي لها مغزاها فيما نحن بصدده، ومن هذه الأحداث أن أبا بكر أراد الخروج بنفسه لقتال المرتدين، «فلما استوى على راحلته أي يريد الخروج لقتال المرتدين بنفسه أخذ علي بزمامها وقال: إلى أين يا خليفة رسول الله؟، أقول لك ما قال لك رسول الله يوم أحد، لِم سيفك ولا تفجعنا بنفسك، وارجع إلى المدينة، فوالله لئن فجعنا بك لا يكون للإسلام نظام أبداً»[33].

يبدو واضحاً من خلال هذا النص حقيقة العلاقة بين الرجلين، فلو لم يكن علي قد بايع أبا بكر لما نصحه بالبقاء في المدينة خلال حروب الردة، فمن غير المنطقي أن يتدخل علي في أمر سياسي يخص رجلاً لا يدين له بالطاعة، حتى لو قدّم هذه النصيحة فإن أبا بكر لم يكن ملزماً بالاستجابة لنصيحة رجل رفض مبايعته، بالإضافة إلى هذه الواقعة هناك واقعة أخرى تؤكد ما ذكرنا، وهي أن أبا بكر عندما خلت المدينة من المقاتلين خلال حروب الردة اختار أربعة من الصحابة اعتمد عليهم في حراسة أبواب المدينة، وهم: علي بن أبي طالب، وطلحة بن عبيد الله، والزبير بن العوام، وعبدالله بن مسعود، فلو لم يكن علي قد بايع أبا

30- محمد عابد الجابري، العقل السياسي العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2011م، ص137.

31- ابن الأثير، المصدر السابق، ج2، ص189.

32- الذهبي، المصدر السابق، ج1، ص316.

33- أبو الفداء إسماعيل بن كثير، البداية والنهاية، بيروت، مكتبة المعارف، (د. ت)، ج6، ص315.

بكر فمن غير المقبول عقلاً أن يعتمد أبو بكر على علي في مثل هذه المهمة الخطيرة، وأثناء هذه الظروف الصعبة، «فكيف يكون من يدعو إلى نفسه مقاتلاً بين يدي من خرج عليه، وامتنع عن بيعته؟»[34].

بالإضافة إلى هذه الأحداث فقد صدرت من علي بعض الأقوال التي تؤكد اعترافه بشرعية خلافة أبي بكر، منها قوله: «لما قبض النبي ﷺ نظرنا في أمرنا فوجدنا النبي ﷺ قد قدّم أبا بكر في الصلاة، فرضينا لدنيانا من رضي رسول الله ﷺ لديننا، فقدمنا أبا بكر»[35]، والملاحظ أن علياً استعمل ألفاظاً تؤكد مشاركته في اختيار أبي بكر مثل نظرنا، ووجدنا ورضينا، وقدمنا، وهذه الالفاظ تنفي أن البيعة كانت أمراً واقعاً فرض على علي، بل تشير إلى قناعة علي بأحقية أبي بكر للخلافة، ومشاركته في اختياره على الرغم من غيابه عن اجتماع السقيفة، من جهة أخرى ورد أن علياً لما قدم إلى البصرة، قال «فبايعنا أبا بكر، وكان لذلك أهلاً، لم يختلف عليه منّا اثنان»[36].

أما من يرى أن بيعة علي لأبي بكر قد تأخرت لمدة (6 أشهر) حتى وفاة فاطمة[37]، فهناك مجموعة من المعطيات التي تدفعنا لرفض هذه الرواية، ومن أبرز هذه المعطيات ما يلي:

أ. لقد ذكرنا فيما سبق أن علياً قال «لما قبض النبي ﷺ، نظرنا في أمرنا» إلى آخر الرواية، وما يهمنا هنا أن هذه الرواية تفيد بسرعة مبايعة علي لأبي بكر، حيث بدأ علي كلامه بعبارة «لما قبض النبي ﷺ» وهو ما يعني أن مبايعة علي لأبي بكر كانت بعد وفاة النبي ﷺ مباشرة ولم تتأخر إلى وفاة فاطمة.

34- عبد العظيم محمود الديب، نحو رؤية جديدة للتاريخ الإسلامي، القاهرة، مكتبة وهبة، 1997م، ص193.

35- لقد وردت هذه الرواية في تاريخ دمشق بشكل مختلف من حيث الألفاظ، ولكن المعنى هو نفسه. انظر: ابن منظور، مختصر تاريخ دمشق، تحقيق: روحية النحاس، دمشق، دار الفكر، 1989م، ج18، ص42.

36- المصدر نفسه، ج18، ص43.

37- ابن الأثير، المصدر السابق، ج2، ص189.

ب. أن الواقعتين اللتين ذكرناهما بشأن اعتراض علي على خروج أبي بكر لقتال المرتدين، واعتماد أبي بكر على علي في مهمة حماية المدينة قد وقعتا في بداية خلافة أبي بكر، وهذا يؤكد سرعة مبايعة علي لأبي بكر، فقد يتوهم الطاعنين أن هاتين الحادثتين قد وقعتا بعد وفاة فاطمة ومبايعة علي لأبي بكر، فهاتان الحادثتان ترتبطان بحروب الردة، ومن المعروف تاريخياً أن هذه الحروب كانت في بداية خلافة أبي بكر.

ج. أن من يقولون بتأخر بيعة علي حتى وفاة فاطمة يغفلون أمراً مهماً وهو قول النبي ﷺ في حديث صحيح «من خرج من الطاعة وفارق الجماعة ثم مات مات، ميتة جاهلية»[38]، فمن المستحيل أن نتصور أن علياً لم يسمع هذا الحديث، والأكثر استحالة أن يكون علي قد علم بهذا الحديث وخالفه، فإذا صدّقنا أن علياً لم يبايع أبا بكر لمدة ستة أشهر، فهل كان علي المعروف بورعه وتقواه وعلمه لا يهتم بأن يموت ميتة جاهلية؟ أو كان ضامناً لبقائه حياً طيلة هذه المدة؟.

شبهة إجبار علي على مبايعة أبي بكر

لقد ذكرت بعض الروايات أن علياً وبني هاشم أُكرِهوا على مبايعة أبي بكر، حيث ذكرت هذه الروايات أن عمر بن الخطاب خرج في جماعة من الصحابة، وأرغموا بني هاشم والزبير على مبايعة أبي بكر[39]، كما ذكرت رواية أخرى أن علياً بعد هذا الموقف حاول استعطاف الأنصار، ليبايعوه، فأركب فاطمة على دابته وأخذ يطوف بها على مجالس الأنصار، تسألهم النصرة لعلي[40]، والحقيقة أن ثمة جملة من المعطيات التي تجعلنا نشك في صحة الرواية الاولى وهي كما يلي:

أ. أن عمر بن الخطاب لم تكن له صلاحية مميزة بين الصحابة تجعله يقدم على

38- صحيح مسلم، المصدر السابق، ج3، ص1476، الحديث رقم 1848.

39- الطبري، المصدر السابق، ج3، ص69.

40- محمد عبدالفتاح عليان، تاريخ الخلفاء الراشدين، الدمام، مكتبة المتنبي، 2002م، ص29.

هذه الخطوة، فصاحب الأمر هو أبو بكر، أما عمر فمكانته لا تختلف عن مكانة بني هاشم أو الزبير.

ب. لو افترضنا وجود هذه الصلاحية فلن تسمح أخلاق عمر وخوفه من الله بالإقدام على هذه الخطوة التي تعد ضربة قاصمة لمبدأ الشورى، الذي أكد عليه القرآن، وطبقة النبي ﷺ، خاصة إذا عرفنا مدى تكريم عمر واحترامه لبني هاشم، ويكفي لتأكيد هذا أن عمر بعد توليه الخلافة عندما دوّن الدواوين وبدأ في تقسيم المال بدأ ببني هاشم لقرابتهم من النبي ﷺ[41]، كما أنه «فرض لأبناء البدريين ألفين ألفين، إلا الحسن والحسين، فإنه ألحقهما بفريضة أبيهما، لقرابتهما من رسول الله ﷺ، ففرض لكل واحد منهما خمسة آلاف»[42].

ج. أن بني هاشم والزبير لم يكونوا بهذه الدرجة من الضعف والهوان وقلة الحيلة، حتى يجبرهم على شيء لا يريدونه، ولم يكن المسلمون ليتركوا بيت نبيهم في هذه الوضعية المذلة، فهل نتوقع من بني هاشم أن يسارعوا إلى البيعة خوفاً من عمر؟، وهل يعقل أن يقف المسلمون موقف المتفرج على ما يحدث؟.

أما الرواية الثانية التي تذكر أن علياً أركب فاطمة على دابة ودار بها على مجالس الأنصار طلباً لتأييدهم، فالحقيقة أن هذه الرواية تسيء إلى علي قبل أن تسيء إلى أبي بكر وعمر، فهي تصور علياً بصورة الرجل الجبان الذي يحتمي بزوجته، ويعتمد على دموعها في كسب تأييد الانصار، وهذا يناقض ما عرف عن علي من مواقف شجاعة، وبطولة طيلة حياته، فلا يعقل أن رجلاً يحمل هذا التاريخ البطولي المشرّف يسمح لنفسه أن يستغل زوجته في الدعاية له، ليكسب منصباً سياسياً، فهذا لا يتناسب مع كبرياء علي بصفته رجلاً ناهيك عن زهده وورعه، بخاصة إن زوجته هي فاطمة بنت النبي ﷺ «فهل يعقل من مثل ذلك الرجل الشجاع الباسل الكمي أن يجبره أبو بكر على بيعته؟»[43].

إن ما ذكرناه يؤكد ترجيح الروايات التي ترى أن علياً سارع إلى البيعة، ولم

41- الطبري، المصدر السابق، ج3، ص586.

42- محمد عبدالفتاح عليان، المرجع السابق، ص153.

43- إحسان إلهي ظهير، الشيعة وأهل البيت، القاهرة، دار الغمام المجدد، 2005م، ص157.

يتأخر عنها، أما من حيث وقت البيعة فقد نقبل بعض الروايات التي تذكر أن علياً تأخر عن البيعة لأيام قليلة، إما لانشغاله بوفاة النبي ﷺ وتجهيزه، أو لأن علياً رأى أنه لم يؤخذ رأيه ولم يشترك في اجتماع السقيفة، حيث جاء في رواية أن علياً والزبير قالا: «ما غضبنا إلا في المشورة، وإنا لنرى أبا بكر أحق الناس بها؛ إنّه لصاحب الغار، وإنّا لنعرف له سنّه، ولقد أمره رسول الله ﷺ بالصلاة بالناس وهو حي»[44].

من جهة أخرى قد يكون علي يرى نفسه أهلاً للخلافة، ويتوقع مبايعة الناس له بعد وفاة النبي ﷺ، ولعلي الحق في هذا الشعور لسابقته في الإسلام وقدراته التي تؤهله لهذا المنصب، بمعنى أنه «ليس بمستنكر أن يكون علي وبعض بني هاشم يظنون أنه قد يكون لهم حق في خلافة رسول الله ﷺ، وأن ابتعادهم عن الشورى يوم السقيفة أفقدتهم إمكانية الترشيح والاختيار»[45]، ولكن المستنكر أن يعمل علي على تطويع الناس لرغباته، فعلي يرى أن الأمر الحاسم في هذه القضية هو رأي المسلمين، لذلك كان «حريصاً على عدم السماح لأحد باستغلال ما جرى في السقيفة بما ينعكس سلباً على وحدة المسلمين»[46]، وهذا الأمر متوقع من علي الذي تربى في مدرسة النبي ﷺ، وتشرّب منذ صغره قيمة مبدأ الشورى أساساً للحياة السياسية في الدولة الإسلامية.

الخاتمة

لقد خلص الباحث في نهاية هذا البحث إلى النتائج الآتية:

1. أن تعصب الشيعة لعلي إلى درجة التقديس لا ينبغي أن يدفعنا إلى مناكفة الشيعة والغض من مكانة علي، فنحن أولى بعلي ممن ادّعى حبه ونصرته، متخذاً وسيلة الطعن في الصحابة مبرراً لهذا الحب الزائف.

44- الذهبي، المصدر السابق، ج1، ص316.

45- حمدي شاهين، الدولة الإسلامية في عصر الخلفاء الراشدين، القاهرة، دار القاهرة، 2003م، ص39.

46- إبراهيم بيضون، الإمام علي، بيروت، بيسان للنشر والتوزيع، 2009م، ص40.

2. أن علياً كان يستحق منصب الخلافة بحكم سبقه في الإسلام وعلمه وزهده وشجاعته وحسن تدبيره، ولكن علياً احترم رأي الأمة، ولم يفرض نفسه على المسلمين، بل سارع إلى مبايعة من تولى قبله من الخلفاء، ولم يبخل عليهم بالنصيحة.
3. أن فكرة الوصية التي حاول الشيعة إثباتها تناقض المبدأ الأساسي لنظام الحكم الإسلامي، ألا وهو مبدأ الشورى الذي ذكره القرآن الكريم، وحرص النبي ﷺ على تطبيقه عملياً، ولا يعقل بالتالي أن يخالف النبي ﷺ هذا المبدأ ويسلب حق الأمة في اختيار من تراه صالحاً لقيادتها وفق أحكام الشريعة.
4. أن اجتماع الأنصار في السقيفة لمناقشة أمر الخلافة والاتفاق على بيعة أبي بكر يدل على عدم وجود الوصية، فلا يمكن أن يجتمع الأنصار والمهاجرون على عصيان النبي ﷺ ومخالفة وصيته بعد وفاته مباشرة.
5. أن علياً بأخلاقه والتزامه لا يمكن أن يشق صف الأمة في تلك المرحلة العصيبة، ويسبب في فرقة وتشتت المسلمين خدمة لأغراضه الخاصة، ولكن الثابت أن علياً أسرع لمبايعة أبي بكر احتراماً لإرادة المسلمين، وتفضيلاً لمصالح الأمة على رغباته الشخصية.
6. أن الادعاء بإلزام علي بمبايعة أبي بكر لا يناسب شجاعة علي ومكانته بين المسلمين، ولا يناسب خلق أبي بكر وخشيته من الله، فلا يمكن أن يسمح أبو بكر بانتزاع البيعة من أي فرد في الأمة، فما بالك بأن يكون هذا الفرد ابن عم النبي ﷺ وزوج ابنته، وصاحب المواقف الكثيرة في خدمة الإسلام.